E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.15/1997/7
26 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السادسة
فيينا ، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ١٩٩٧
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

# التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية

## تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

## تقرير الأمين العام

المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| مقدمة | | ١ - ٤ | ٢ |
| أولا - | تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية | ٥ - ٥٦ | ٣ |
| | ألف - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء | ٦ - ٢٩ | ٣ |
| | باء - الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة | ٣٠ - ٣٨ | ١٢ |
| | جيم - الإجراءات التي اتخذتها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، بما فيها شبكة برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية | ٣٩ - ٤٤ | ١٤ |
| | دال - الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية | ٤٥ - ٥٤ | ١٥ |
| | هاء - المبادرات الدولية الرئيسية الأخرى | ٥٥ - ٥٦ | ١٧ |
| ثانيا - | مقترحات معروضة على اللجنة لكي تنظر فيها | ٥٧ - ٦٣ | ١٨ |
| المرفق | قائمة الكيانات التي أجابت على طلب الأمين العام للحصول على معلومات | | ٢١ |


* E/CN.15/1997/1 .

V.97-21047 (EX) .

## مقدمة

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٩ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ، واصلت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، في دورتها الخامسة ، استعراض تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ، والذي عقد في نابولي ، إيطاليا ، من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (A/49/748 ، المرفق ، الفصل الأول ، الفرع ألف) . وبناء على توصية من اللجنة ، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره ٢٧/١٩٩٦ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ ، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة على تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل ، وأن يواصل جمع وتحليل المعلومات حول بنية الجريمة المنظمة عبر الوطنية بكافة أشكالها وديناميياتها وجوانبها الأخرى ، بمساعدة من الدول الأعضاء وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنيـــة ، وأن يقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تطلبها ، في مجالات تقدير الاحتياجات وبناء القدرات والتدريب ، وأن يقوم بإعداد أدلة تدريبية بشأن إجراءات مكافحـــة الجريمـــة المنظمة عبر الوطنية للموظفين المتخصصين في إنفاذ القوانين وفي التحقيق .

٢ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا إلى الأمين العام أن يقوم بإجراء تحليل دقيق لآراء الحكومات بشأن إمكانية إعداد اتفاقية أو اتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، واضعا في اعتباره ، في جملة أمور ، إعلان بوينس آيرس بشأن منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (E/CN.15/1996/2/Add.1 ، المرفق) ؛ وأن يقدم مقترحات بشأن الإجراءات الملائمة ؛ وأن يقدم مقترحات ترمي إلى اضطلاع الدول بأنشطة عملية لتنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية ؛ وقرر أن تنشئ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة فريقا عاملا مفتوح العضوية لغرض النظر في تقرير الأمين العام ومقترحاته ، وتحديد الأنشطة العملية للتنفيذ الفعّال لإعلان نابولي السياسي وخطة العمل ، والنظر في إمكانية إعداد اتفاقية أو اتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وتحديد العناصر التي يمكن إدراجها فيها .

٣ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٠/٥١ ، الذي أحاطت فيه علما بالمشروع المقترح لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة ؛ الذي قدمته بولندا (A/C.3/51/7 ، المرفق) ، والذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يدعو جميع الدول إلى تقديم آرائها بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، تعليقاتها على المشروع المقترح لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ؛ كما طلبت فيه إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تنظر ، على سبيل الأولوية ، في مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، بغية إنهاء أعمالها المتصلة بهـذه المسألة في أقرب وقت ممكن ، وأن تقدم تقريرا ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن نتائج أعمالها المتصلة بهذه المسألة .

٤ - ويتضمن هذا التقرير معلومات مقدمة من ٢٤ دولة (اسبانيا ، استونيا ، البرازيل ، البوسنة والهرسك ، بولنـــدا ، بيلاروس ، تركيا ، جزر كوك ، الجمهورية التشيكية ، الدانمرك ، سلوفاكيا ، شيلي ، غواتيمالا ، فنلندا ، قبـــرص ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، النمسا ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان) ، ومن ١٦ من هيئات الأمم المتحدة والمعاهد الإقليمية المنتسبة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمعاهد المشتركة والمنتسبة ، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، البالغ مجموع عددها ٣١ ، والتي أجابت على طلب توفير المعلومات (أنظر المرفق) . وينبغي النظر في إجابات الحكومات الواردة في هذا التقرير في ضوء تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة في دورتها الخامسة واقترانا باستنتاجات وتوصيات حلقة العمل الوزارية الإقليمية بشأن متابعة إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، التي عقدت فـــي بوينس آيرس من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (E/CN.15/1996/2 و Add.1 ، على التوالي) . وعملا بقرار الجمعية العامة ٥١/١٢٠ ، وامتثالا لما نص عليه ، واصل الأمين العام إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء التماسا لآرائها بخصوص نص مشروع الاتفاقية الإطارية الذي قدمته حكومة بولندا إلى الجمعية العامة . وطلب إلى الدول الأعضاء ، بموجب هذا القرار ، أن تقدم آرائها في موعد غايته شهرين قبل بدء الدورة السادسة للجنة . وسوف تحال نتائج هذه المشاورات إلى اللجنة على انفصال .

## أولا - تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية

٥ - لقد حفزت العملية التي استهلها المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية إدراكا متزايدا على المستوى العالمي بخصوص الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة والتدابير اللازمة لتهيئة البلدان على أفضل وجه للاستجابة لهذا الخطر . كما واصلت هذه العملية توليد وفرة من المعلومات يلزم تنظيمها وتحليلها بغية صوغ برنامج سليم البنية للأنشطة التي سوف تؤدي إلى تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية على نحو كامل وعاجل . وتورد الفقرات التالية نتائج المشاورات المستمرة التي يجريها الأمين العام مع الحكومات ومع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية ، مشفوعة بملخص للمعلومات الموفرة . وسوف يتضمن السجل المركزي للمعلومات الذي تنشئه الأمانـــة في الوقت الراهن ، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٢٧ ، نسخة أكثر استفاضة من المعلومات الموفرة للأمين العام خلال عملية التشاور ، مشفوعة بملخصات لما يوفر من تشريعات .

### ألف - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء

النمسا

٦ - أفادت النمسا بأن جهودها في ميدان منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها قد عززها عدد من الاتفاقات الثنائية بشأن التعاون في مسائل الجريمة المنظمة عبر الوطنيـــة ، وقـّعتها وزارة

الداخلية الاتحادية مع نظيراتها المعنية في بلدان أخرى . وفي الوقت نفسه ، يجري تعديل القانون الجنائي من أجل تحسين الأسس القانونية للنضال ضد الجريمة المنظمة ؛ وسوف تتضمن التنقيحات الرئيسية تنقيح الجرم المتعلق بإنشاء تنظيم إجرامي ، وذلك بقصد تحديد عناصره الأساسية ، بما في ذلك هيكله التدرجي وتوزيع المسؤوليات الداخلي والأنشطة الإجرامية التي يمارسها عادة ، وإدراج هذا الجرم ضمن قائمة الجرائم التي يمكن لنظام العدالة الجنائية النمساوي ملاحقتها ، حتى لو ارتكبت في بلد آخر ؛ وتشديد الأحكام الخاصة بالتجريد من العائدات غير المشروعة ومصادرتها ؛ وتنقيح قانون تسليم المجرمين بحيث يمتثل لمقتضيات اتفاق شينغن ومن أجل تيسير التعاون والتحري على الصعيد الدولي .

بيلاروس

٧ - قالت بيلاروس إنها شهدت تزايدا عدوانيا في أنشطة الجريمة المنظمة والوجود الإجرامي في أراضيها . وغالبية جماعات الجريمة المنظمة هناك لها روابط وثيقة مع جماعات ناشطة في بلدان أخرى من المنطقة ، وهي تشتغل أساسا في الاتجار بالمركبات المسروقة ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والاتجار بالأسلحة ، وتزييف العملات الأجنبية (وعلى الأخص الدولار الأمريكي والمارك الألماني والروبل الروسي) ، وغسل الأموال ، وتهريب المهاجرين ، مع استخدام البلد كبلد عبور . وسمات هذه الجماعات الإجرامية ، الكثيرة الشبه بسمات جماعات تعمل في بلدان أخرى ، وبهيكلها التدرجي ، وقواعد سلوكها الداخلي ، والموارد المتاحة لها ، وقدرتها على اختراق الأسواق ، تجعل الجريمة المنظمة المحلية بالغة الخطورة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحديث النشأة في بيلاروس . وتحاول سلطات بيلاروس أن تستجيب لهذا العدوان الإجرامي من خلال تعزيز أجهزة إنفاذ القانون القائمة ، وتقوية التعاون مع بلدان أخرى ، خاصة مع أعضاء كومنولث الدول المستقلة ، والاشتراك في المبادرات الدولية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها . وفي هذا السياق ، أشارت بيلاروس إلى أنها استضافت مؤخرا حلقة دراسية دولية حول الجريمة المنظمة ، اشتركت في تنظيمها مع مجلس أوروبا ، وحضرها عدد من بلدان أوروبا الشرقية ومن المنظمات الدولية والخبراء . وكانت الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها الحلقة الدراسية هي أنه ينبغي للمنظمات الدولية المعنية أن توفر مساعدتها للبلدان المحتاجة إليها ، بينما ينبغي لتلك البلدان أن تبذل كل ما يمكن من جهود للتصديق على الصكوك الدولية القائمة ذات الصلة ، ولوضع أخرى جديدة تستهدف محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

البوسنة والهرسك

٨ - أفادت البوسنة والهرسك بأن تشريعها الجنائي يتضمن أحكاما تسمح لها بالتصدي للأفعال الإجرامية التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة . فقد شهد البلد أثناء الحرب بشكل خاص ، أشكالا من الجرائم تصنف على أنها أنشطة أجرامية منظمة ، نظرا إلى درجة تعقدها وتطورها ، ومن بينها خصوصا الاتجار غير المشروع بالمركبات المسروقة ، وترويج أوراق العملة المزيفة ، وأكثرها دولارات أمريكية وماركات ألمانية ، وصفقات مالية مشبوهة يرى أنها تغطي مشاريع لغسل الأموال . ونظرا للطابع العابر للحدود الوطنية الذي تتسم به هذه الأنشطة الإجرامية ، تدرك البوسنة والهرسك أهمية التعاون مع سائر أعضاء المجتمع الدولي لمحاربة الجريمة المنظمة ، وهي على استعداد لذلك ، ابتداء من مستوى

المنطقة ، حيث أن الحكومة منكبة على إعداد مشروع اتفاق سوف يوقَّع مع أحد البلدان المجاورة ، بشأن التعاضد والتعاون في منع الجريمة المنظمة ومكافحتها ، وكذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب . وحيث أن الموارد المتاحة محدودة ، ترحب البوسنة والهرسك بدعم من المنظمات الدولية ومن بلدان أخرى لها خبرة في منع الجريمة المنظمة ومكافحتها ، خاصة في شكل المعدات الملائمة وتوفير التدريب للعاملين في ميدان إنفاذ القانون ، والمساعدة في وضع التشريعات . غير أنه يؤسفها أن عددا من طلبات تسليم مجرمين عاديين قدمت إلى السلطات المختصة في دول مختلفة أخرى لم تنفذ بعد من جانب البلدان المتلقية ، الأمر الذي مكَّن المجرمين من الإفلات من العدالة .

البرازيل

٩ - أفادت البرازيل بأن أنشطتها الموجهة ضد الجريمة المنظمة تركز على مجالين رئيسيين ، هما التشريعات الجديدة والتعاون الدولي . وفيما يتعلق بالمسألة الأولى ، أصدرت قانونين جديدين يجعلان من حمل السلحة النارية جرما يعاقب عليه وينظمان استخدام المراقبة الهاتفية ، كما يجري استعراض مشروع قانون بشأن غسل الأموال . وعزز التعاون الدولي ، بين جملة أمور ، بواسطة اتفاقين ثنائيين بشأن اقتفاء أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ومكافحة سرقة السيارات ؛ واتفاق ثلاثي بشأن تبادل المعلومات عن الأنشطة الإجرامية في مناطق الحدود ؛ وبروتوكول بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية ، وقَّع عليه البرازيل بوصفه دولة عضو في السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور) ؛ والتصديق على اتفاقية بنما .

شيلي

١٠ - قالت شيلي إنها تعالج الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال وضع تشريعات جديدة والتعاون الدولي المعزز . وسيرا على النهج الذي حدده مؤتمر نابولي ، وضعت سلسلة من التدابير التشريعية في مجالات رئيسية من الجريمة المنظمة ، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والاتجار بالمهاجرين غير المشروعين ، والتحكم في الأسلحة النارية . وأصدرت قانونا جديدا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل بذلك من غسل الأموال ، وهو يتضمن تدابير سبق أن جربتها بلدان أخرى ، وكذلك ، على الأخص ، حماية الشهود المتعاونين ، بمن فيهم المجرمين السابقين ، وأسرهم ، واستخدام أسلوب التسليم المراقب ، والعملاء السريين وأساليب المراقبة ، التي قد تأتي بمعلومات مفيدة لتحري تلك الجرائم وملاحقة مرتكبيها . وبغية تيسير تعاونها مع بلدان أخرى ، وقَّعت شيلي على عدد من اتفاقات التعاون والمعاهدات أو انضمت إليها ، بشأن الجريمة المنظمة ، والإرهاب ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وغسل الأموال ، وخطف الأطفال والاتجار بهم ، وتبادل المساعدة القانونية ، وتسليم المجرمين .

كولومبيا

١١ - كانت التدابير الرئيسية التي تتخذها كولومبيا كذلك في محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي وضع تشريعات وطنية والعمل من أجل تعزيز التعاون الدولي . وإضافة إلى ترسيخ أسس لتشديد بعض العقوبات ، يجري إدخال تغييرات على التشريعات الوطنية المتعلقة بالجريمة المنظمة ، والاتجار

بالمخدرات ، والإرهاب ، الاتجار بالأسلحة ، وغسل الأموال . وكانت أهم الأحكام التي سنت بخصوص منع الجريمة المنظمة ومكافحتها هي تلك التي يقصد منها استئصال الجرائم التي يكثر ارتكابها في إطار الجريمة المنظمة ، مثل الخطف والابتزاز ، والتدابير الرامية إلى مكافحة الفساد في الخدمة العامة . وعلى الصعيد الدولي ، تم التوقيع خلال العقد المنصرم على عدد من المعاهدات والاتفاقات وخلاف ذلك من صكوك بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية ، مع عدة بلدان في مناطق مختلفة ، إضافة إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن السلائف والمواد الكيماوية المستخدمة في صنع العقاقير المخدرة على نحو غير مشروع . ووضع أيضا اتفاق نموذجي بشأن تسريب السلائف والمواد الكيماوية ، أشركت فيه بلدان أخرى ، بقصد تعزيز التعاون في هذا الميدان ، كما عرض اتفاق ثنائي بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمفرقعات والذخيرة على بلدين في المنطقة .

جزر كوك

١٢ - أشارت جزر كوك إلى أنه رغم عدم ظهور الجريمة المنظمة عبر الوطنية بعد في أراضيها ، تطلع السلطات المعنية بإنفاذ القانون بصورة مستمرة على التطورات التي تحدث في الخارج ، واقترحت على السلطات السياسية المعنية أن تنظر في سن تشريعات لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها ، وأن تعـــزز كذلك التعاون الدولي في هذا الميدان ، وذلك بالانضمام إلى مختلف الاتفاقيات والصكوك ذات الصلة .

قبـــرص

١٣ - أصدرت قبرص في عام ١٩٩٦ قانونا جديدا بشأن منع أنشطة غسل الأموال وقمعها ، كان الهدف منه هو مهاجمة أحد الأهداف الرئيسية للجريمة المنظمة ، ألا وهو الأرباح غير المشروعة . ويخص هذا القانون غسل الأموال والجرائم السالفة ، فيسمح بذلك بملاحقة الذين ساعدوا في غسل العائدات المتأتية من أحد الأفعال الإجرامية أو أكثر من فعل إجرامي من المنصوص عليها في القانون الجديد . وتتضمن الجرائم السالفة القتـــل العمد ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والاتجار بالأسلحة ، واستخدام القوة ، أو التهديد بذلك للحصول على نقود أو أموال على نحو غير مشروع . ويتضمن القانون كذلك أحكاما تيسر التعاون الدولي ، وخاصة في إطار الدول الأطراف في اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بغسل وتفتيش وضبط ومصادرة إيرادات الجريمة ، وأحكاما تقضي بإنشاء وحدة وسلطة استشارية لمكافحة غسل الأموال . وفي حين أن الوحدة المذكورة كيان مكلف بواجبات إنفاذ القانون ، فالسلطة الاستشارية عبارة عن هيئة تقنية تزود الحكومة بمبادئ توجيهية للسياسات العامة بشأن إنفاذ القانون والتدابير اللازمة لإنفاذه بمزيد من الفعالية . ويتضمن القانون كذلك أحكاما خاصة تنظم عددا من الأعمال المالية لمنع المجرمين من الاستعانة بخدماتها .

الجمهورية التشيكية

١٤ - سلمت الجمهورية التشيكية بأن جماعات الجريمة المنظمة أصبحت تجد ظروفا ملائمة لممارسة نشاطها داخل أراضيها ، وذلك أساسا نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في البلد . فبينما تؤثر القيم والمبادئ الجديدة في المجتمع على نحو إيجابي بطرق شتى ، لا تستطيع المؤسسات الحديثة

الإنشـــاء نسبيا أن تتصدى في جميع الأوقات للأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجريمة المنظمة عبر الوطنيـــة . وتستخدم الجمهورية التشيكية ، بسبب موقعها ، كبلد عبور لتهريب المهاجرين غير المشروعين ، والمخـدرات غيـر المشروعة ، والسيارات المسروقة ، والأسلحة والمفرقعات ، والتحف الفنية . وتتضمن الأنشطة الإجراميـــة الأخـــرى الجرائم الاقتصادية ، والفساد ، والابتزاز بالعنف والتهديد ، والتزييف . غير أن الجمهورية التشيكية قد اتخـــذت خطوات جادة لمواجهة موجة الإجرام هذه ، على أساس إعلان برلين بشأن زيادة التعاون في مكافحة جرائم المخدرات والجريمة المنظمة في أوروبا (١٩٩٤) ، بشأن تكثيف التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في أوروبا . وتقوم استراتيجيتها على عدد من التدابير التي تتلخص في شكل أحكام تشريعية في ميادين عائدات الجريمة ، وتحسين قدرات إنفاذ القانون ، والاعتماد على مساعدة من بلدان أخرى سبق لها أن واجهت مشاكل الجريمة المنظمة وتوصلت إلى طرق لمنعها ومكافحتها وعلى خبرة هذه البلدان ، وتحسين التنسيق فيما بين السلطات الوطنية المعنية ، وتحسين التعاون الدولي .

الدانمرك

١٥ - أفادت الدانمرك بأنها لا تستطيع تقديم أي معلومات نظرا للافتقار إلى الموارد .

استونيا

١٦ - قدمت استونيا تقريرا يتضمن معلومات عن بنية جماعات الجريمة المنظمة العاملة في أراضيها وعن ديناميـاتها . فيعتبر القانون الجنائي في استونيا أن جماعات الجريمة المنظمة هي الرابطات الإجرامية المؤلفة من ثلاثة أعضاء أو أكثر من ذلك يرتكبون الجرائم الجنائية الخطيرة بصورة مستمرة وبوظائف محدّدة . وأفادت السلطات الاستونية أنه أمكن باستخدام هذا التعريف تحديد أكثر من عشرة رابطات إجرامية في البلد خلال العقد الأخير ، تعمل ثمانية منها بشكل مستديم منذ إنشائها في منتصف الثمانينيات . وتتضمن الأنشطة الإجرامية التي تمارسها عادة الجريمة المنظمة الابتزاز ، وسرقة السيارات والاتجار بها ، والفساد ، والاتجار بالمخدرات ، وغسل الأموال . وظهرت كذلك أدلة مقلقة على أن الجماعات الإجرامية تحـــاول أن تتسلل إلى الأعمال التجارية المشروعة ، خاصة المصارف والمنشآت المالية ، وأنها تحاول إفساد موظفين عموميين مكلفين بمهام حساسة ، مثل مراقبة الحدود أو إصدار جوازات السفر . وفي حين أن غالبية الجماعات الإجرامية التي أجريت تحريات بشأنها تتألف من مواطنين استونيين ، أشارت التقارير إلى أن البعض منها على اتصال وثيق بجماعات إجرامية في الخارج أو يقيم معها علاقات ثابتة . وقد اتخذت السلطات الاستونية إجراءات لمكافحة الجريمة المنظمة ، وذلك باقتراح إدخال تعديلات على قانونها الجنائي ، بهدف تعزيز منع الجرائم التي تقوّي الجماعات الإجرامية المتورطة في أنشطـــة مثـل الابتزاز ولعب القمار ، والدعارة ، وإنتاج المخدرات ، وتشديد المعاقبة عليها .

فنلندا

١٧ - أشارت فنلندا إلى أن إعلان نابولي السياسي دليل هام على رغبة الدول الأعضاء في أن تكون الأمم المتحدة مشتركة في الجهود الرامية إلى منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفي أن تضطلع بمثل هذه الجهود ، وذلك خصوصا من خلال مساعدة المجتمع الدولي في وضع وتنفيذ التدابير العملية لمحاربة

هذا النوع من الجريمة . وقد اضطلعت فنلندا بإجراء إصلاحات كبيرة لتشريعها الجنائي ، من أجل تعزيز قدرته على التعاون مع بلدان أخرى من خلال التصديق على الاتفاقيات والصكوك الدولية أو التوقيع على اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان ، وخاصة داخل أوروبا . وعدلت أجزاء أخرى من التشريعات مؤخرا ، جعلت غسل الأموال فعلا إجراميا منفصلا وأدخلت مسؤولية الشركات .

اليونان

١٨ - أفادت اليونان بأنه رغم أنها لم تسن أي أحكام قانونية تتناول الجريمة المنظمة عبر الوطنية خاصة ، تعمل أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون ضد الجريمة المنظمة وتستعين بالتشريعات الجنائية التي تستهدف التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والجرائم المتصلة بالأسلحة النارية ، وغسل الأموال، والاتجار بالمهاجرين غير المشروعين ، وخلاف ذلك من الجرائم التي اعتادت الجماعات الإجرامية المنظمة ارتكابها . كما أفادت بأنه تم تحديد عدد من الصفات المميزة للجريمة المنظمة في إطار الاتحاد الأوروبي ، وتطبقها السلطات الوطنية من أجل تصنيف فعل ما من الأفعال غير المشروعة كشكل من الجريمة المنظمة . ومن أهم التشريعات الوثيقة الصلة بذلك القانون الذي وضع من أجل مكافحة غسل الأموال والأصول الإجرامية عامة ، والذي يشمل عددا كبيرا من الأنشطة الإجرامية التي تخفي عائداتها بواسطة خطط غسل الأموال ، وإعكاس عبء الإثبات بخصوص مصدر الأصول بحيث يقع على المحكوم عليهم في إحدى الجرائم التي ينص عليها القانون ، وإلزام المؤسسات المالية بتبليغ السلطات المختصة عن أي معاملات مشبوهة . وقالت اليونان إنها تواصل التعاون مع بلدان أخرى ، خاصة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، من أجل تعزيز التعاون الدولي ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

غواتيمالا

١٩ - لم تضع غواتيمالا بعد سياسة لمكافحة الجريمة المنظمة ، فتفتقر من ثم إلى التشريع اللازم ، كما أنها لم تحدد أي صك دولي يسمح لها بالاشتراك في منع الجريمة المنظمة ومكافحتها .

الهند

٢٠ - أشارت الهند إلى أن الجريمة المنظمة توسع نطاق أنشطتها الإجرامية هناك ، خصوصا من خلال الإرهاب ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة ، والفساد ، والاتجار بالمهاجرين غير المشروعين ، والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ، ومن بينها غسل الأموال ، والاحتيال والتزييف ، وسرقة التحف الفنية . وقد أدركت حكومة الهند الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، واتخذت تدابير على الصعيدين التنظيمي والتشريعي ، وذلك بترشيد وتعزيز أجهزة إنفاذ القانون التي تتناول أشكال الجريمة المتطورة ، وكذلك بصوغ وإصدار تشريعات تتناول ، في جملة أمور ، الإرهاب ، والاتجار بالمخدرات ، وتهريب الأشياء القيمة ، وغسل الأموال . وقالت الهند إنها تظل تعلق أهمية كبرى على التعاون الدولي ، خصوصا من خلال التوقيع على معاهدات خاصة بتسليم المجرمين مع عدد من البلدان .

اليابان

٢١ - قالت اليابان إنها تستعرض تدابير تشريعية ممكنة لمكافحة الجريمة المنظمة على نحو فعّال ، واضعة في اعتبارها مختلف القرارات والتوصيات ذات الصلة التي اعتمدتها الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، ومن بينها إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية . وقد أدخلت تدابير تشريعية محددة تخص الجريمة المنظمة في قانون خاص لمكافحة المخدرات ، ويتضمن كذلك أحكاما تيسر التعاون الدولي .

المكسيك

٢٢ - أفادت المكسيك بأن برلمانها قد أقر مؤخرا قانونا اتحاديا لمكافحة الجريمة غير المنظمة ، تبعا لمبادرة من رئيس الجمهورية لتعزيز حكم القانون والنضال ضد هذا الشكل من الجريمة . وقالت إن السمات الرئيسية للإجراء التشريعي ، الذي أقر قواعد واضحة لتحري الجرائم الجنائية التي يرتكبها أعضاء جماعات الجريمة المنظمة وملاحقتهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم ، تضمنت إنشاء وحدة متخصصة في الجريمة المنظمة داخل مكتب المدعي العام ، وأحكاما قانونية خاصة بمراقبة الاتصالات الشخصية إذا كان هناك شك في اضطلاع الجريمة المنظمة بنشاط إجرامي ، والتجريد من عائدات الجريمة ، وتدابير لتعزيز حماية القضاة والخبراء والشهود المتعاونين وغيرهم من الأطراف في إجراءات المحاكمة ، وتدابير لتعزيز التعاون الدولي .

المغرب

٢٣ - أعربت المغرب عن الحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون فيما بين البلدان ، خصوصا في ميدان أنشطة إنفاذ القانون وتبادل العاملين والمساعدة في ميدان التدريب . وأعربت عن شدة اهتمامها بمسألة النضال ضد الجريمة المنظمة ، وهو ما يدل عليه عدد التشريعات التي سُنَّت من أجل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والمفرقعات .

بولندا

٢٤ - أشارت بولندا إلى أنها قامت بعدد من المبادرات ، تمشيا مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية . وقد استعرضت التشريعات الوطنية من أجل تعزيز قدرة بولندا على التصدي لأشكال الجريمة الجديدة التي تمارسها الجريمة المنظمة . وعلى وجه التخصيص ، جرّم غسل الأموال فيما يتعلق بالجرائم السالفة مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والاتجار بالأسلحة ، والتزييف والابتزاز ، كما طلب إلى المصارف أن تتحقق من هوية العملاء الذين ينفذون معاملات تتجاوز مبلغا معينا ، وأن تبلغ السلطات المختصة إذا كان يبدو أن الغرض من المعاملة هو إخفاء عائدات إحدى الجرائم . وأدخلت كذلك أحكام جديدة تشدد العقوبات على أعضاء جماعات الجريمة المنظمة وعلى أفعال إجرامية معينة ترتكبها الجريمة المنظمة عادة . ووفقا لهذه الأحكام ، ينفذ الأشخاص المحكوم عليهم في مثل هذه الجرائم عقوبتهم في سجون حصينة . وتسمح القوانين الجديدة لأجهزة إنفاذ القانون بأن تعتمد على استخدام تقنيات التحري الحديثة ، مثل المراقبة الالكترونية والتسليم المراقب ، وكذلك الاستعانة بشهود تخفى هويتهم . وقالت بولندا إنها اتخذت كذلك تدابير لإعادة هيكلة

أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون ، بغية تعزيز قدرتها على السيطرة على الجريمة المنظمة ، وإنشاء وحدات لمكافحة الجريمة المنظمة ، ورفع مستوى الدراية المهنية لدى العاملين في إنفاذ القانون ، خاصة من خلال برامج تدريبية وطنية ودولية وحلقات دراسية عملية . وأشارت بولندا إلى أنها صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (اتفاقية فيينا) ، كما يستعرض البرلمان البولندي اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بغسل وتفتيش وضبط ومصادرة إيرادات الجريمة ، بهدف الانضمام إليها .

المملكة العربية السعودية

٢٥ - كانت المملكة العربية السعودية من بين البلدان التي أدركت في وقت مبكر الأخطار التي تشكلها الجريمة المنظمة ، وقد اتخذت من ثم عدة إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء . وكان من بين هذه الإجراءات إنشاء لجنة وطنية دائمة تتألف من مسؤولين عن إنفاذ القانون وخبراء جامعيين مكلفين بإجراء بحوث حول مختلف أشكال الجرائم التي ترتكبها عادة التنظيمات الإجرامية ، وكذلك إنشاء دائرة للأمن العام متخصصة في الجريمة المنظمة ، إضافة إلى وضع برامج تدريبية تخصصية للعاملين في مجال إنفاذ القانون وتنظيم حملات للتوعية العامة بهدف تنبيه الجمهور السعودي للأخطار التي تشكلها الجريمة المنظمة . والنهج الذي تتبعه المملكة العربية السعودية على الصعيد الدولي هو إقامة حوار بنّاء بين جميع الدول يكون موجها نحو مناقشة الصكوك القانونية الدولية وإعدادها ، وتعزيز التعاون فيما بين الدول .

سلوفاكيا

٢٦ - أفادت سلوفاكيا بأن الجريمة المنظمة تتزايد عدوانية وخطرا وبأنها تستغل مرحلة الانتقال والتغير التي لا تزال سلوفاكيا تمر بها . وقالت إن السلطات السلوفاكية ، وقد شعرت بالقلق من أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والإرهاب ، والاتجار بالأسلحة ، والاحتيال ، وغسل الأموال ، وخلاف ذلك من الأنشطة الإجرامية التي تمارسها جماعات إجرامية لها اتصالات دولية قد تكون سلبية التأثير على المؤسسات الوطنية الحديثة الإنشاء نسبيا وعلى المجتمع عموما ، قد اتخذت خطوات من أجل تعزيز قدرة الأجهزة الوطنية على إنفاذ القانون ، ومن أجل توعية السكان بخصوص الأخطار التي تشكلها الجريمة المنظمة ، وتعزيز التعاون الدولي ، بغية محاربة الجماعات الإجرامية الناشطة دوليا .

اسبانيا

٢٧ - قدمت اسبانيا دراسة عن بنية الجريمة المنظمة عبر الوطنية وديناميا تها ، على أساس معلومات جمعت على الصعيد الوطني بواسطة استبيان استكملته جميع وحدات الشرطة القضائية . وتغطي البيانات أصول نشأة التنظيمات الإجرامية ، والتعاون فيما بين الجماعات الإجرامية ، والأنشطة الإجرامية التي تمارس ، والمواقع التي يكثر فيها تواجد الجماعات الإجرامية المنظمة . ووضعت اسبانيا ، على أساس ما جمع من معلومات ، سياسة جنائية تركز بشكل خاص على نشاط إنفاذ القانون في مجال منع ومكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والجرائم الاقتصادية والمالية ، بما في ذلك غسل الأموال .

تركيا

٢٨ - بالإضافة إلى التصديق على اتفاقية فيينا لسنة ١٩٨٨ بشأن المخدرات ، أصدر البرلمان التركي مؤخرا قانونا بشأن غسل الأموال يستهدف تمشي تركيا مع سائر البلدان ، إذ أدرك أن أفضل طريقة لمهاجمة التنظيمات الإجرامية ، وخاصة المشتغلة منها في أنشطة عابرة للحدود مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، هي مهاجمتها من خلال عائدات جرائمها . وأشارت تركيا كذلك إلى أحداث تتعلق بأنشطة إحدى الجماعات الإرهابية .

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٩ - وصفت الولايات المتحـــدة الأمريكية بنية جماعات الجريمة المنظمة العاملة في أراضيها وديناميا تها ، والنهج الذي اتبعته أجهزة إنفاذ القانون لمنع أنشطتها ومكافحتها ، والجهود التي تبذلها الحكومة بواسطة التشريع والتعاون الدولي من أجل الحد من البلاء الذي تشكله الجريمة المنظمة بالنسبة إلى المواطنين . وأبرزت بعض السمات والأنشطة التي تميز الجماعات الإجرامية ، وهي التآمر الإجرامي المستمر والمستديم ذاتيا ، وبنية منظمة يغذيها الخوف والفساد ويحركها دافع الجشع . وتحافظ تلك المنظمات على وضعهـــا باستخدام العنف أو التهديد به ، وإفساد الموظفين العموميين ، والرشوة أو الابتزاز . ومن بين الأنشطة الإجرامية الرئيسية التي تمارسها الجريمة المنظمة عبر الوطنية السلوك العنيف ، واستخدام الرشوة والابتزاز اللذين قد يؤديان إلى هدم البنية الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والاتجار بالمخدرات ، والأنشطة الإرهابية ، والخطف ، والدعارة ، وتزييف العملات ، والتلاعب بالمؤسسات والأسواق المالية ، وغسل الأموال والاحتيال المالي على المستوى الدولي ، وتهريب الأسلحة ، وتهريب الأجانب ، وجرائم الحاسوب . وقالت إن الجريمة المنظمة ، أكثر من أي مجال آخر من الجريمة ، قد جعلت تدويل إنفاذ القانون أمرا لا بد منه . وقالت إن الجهاز الرئيسي المختص بإنفاذ القانون في الولايات المتحدة ، وهو مكتب التحريات الفدرالي ، يعمل ناشطا في تعقب الجريمة المنظمة عبر الوطنية داخل الأراضي الوطنية وفي الخارج ، بالتعاون مع منظمات شقيقة في بلدان أخرى . وأدى تحليل الأساليب التي تتبعها الجريمة المنظمة وعملياتها إلى كشف أدلة ينبغي تذكرها لدى معالجة الموضوع وابتكار استراتيجيات استجابية . وتتضمن هذه السمات الغرض من الجريمة المنظمة ، وهو الكسب ؛ وولاء الأعضاء ، على أساس العرقية والاعتبارات الأسرية ؛ وأساليب العمل ، التي تتضمن إفساد الموظفين الحكوميين . وحيث أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تحترم أي حدود ، ترى الولايات المتحدة أن الأولوية الأولى لأجهزة إنفاذ القانون على الصعيد الدولي هي تفكيك جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن طريق تحسين تنسيق التحريات الدولية والمحلية . وقالت إنه يجري تنفيذ أنشطة لإنفاذ القانون ضد الجريمة المنظمة بواسطة ٢٣ من وحدات القوات الضاربة ، التي تتعاون مع جميع الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون - على مستوى الولايات والمستويين الاتحادي والمحلي - كما صدرت ونفذت تشريعات تتناول أهم الأفعال الإجرامية التي ترتكبها الجريمة المنظمة . وقالت الولايات المتحدة إنها ناشطة على الساحة الدولية على كل من الصعيدين الثنائي ، حيث تنفذ عمليات مشتركة مع بلدان كثيرة في مختلف المناطق وتتعاون معها ، والمتعدد الأطراف ، من خلال دعم عمل الأمم المتحدة في ميدان منع الجريمة ومكافحتها ، وكذلك من خلال التعاون مع شريكاتها في مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة بالإضافة إلى الاتحاد الروسي ، من أجل تنسيق جهود مجابهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

وقالت الولايات المتحدة أيضا إنها تساهم في الجهود الرامية إلى تنسيق العمل ضد الفساد وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات ، وفي مجالات أخرى ذات صلة بالجريمة المنظمة ، مع منظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ، وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة .

## باء - الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة

٣٠ - عملا بالولايات المسندة إلى المجتمع الدولي لدراسة التدابير الكفيلة بمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها ، بدأت شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمانة العامة وضع برنامج مركب من الأنشطة الهادفة إلى النهوض بتنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية تنفيذا كاملا .

٣١ - وقد واصلت الشعبة جمع وتحليل المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات المعنية ، بغية إبلاغ اللجنة بخصوص التطورات الحاصلة في الإجراءات المتخذة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيد الدولي . وإضافة إلى هذا العمل المستمر ، اضطلعت الشعبة بعدد من الأنشطة العملية التي تهدف إلى مساعدة البلدان المحتاجة إلى المساعدة ، والتحقق من وضع التعاون الدولي في الميدان ، وتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية على التصدي لأشكال جديدة ومتطورة من الجريمة .

٣٢ - ووفرت مساعدة تقنية وخدمات استشارية في إطار عدد من المبادرات ، منذ اعتماد إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية . فنظمت الشعبة حلقة العمل الوزارية الإقليمية الأولي ، التي عقدت من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في بوينس آيرس ، واستضافتها حكومة الأرجنتين . ونظمت الشعبة ، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات حلقة دراسية مخصصة لخمسة بلدان آسيوية ، بعنوان "المخدرات والجريمة : تحديات جديدة" ، وذلك في بيشكيك ، من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وكان الغرض من الحلقة الدراسية هو بحث طرق تعزيز منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها ، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وتقدير احتياجات التعاون التقني في المنطقة . وأعرب المشتركون في الحلقة الدراسية عن قلقهم البالغ إزاء تفاقم حالة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والفساد وغسل الأموال ، الذي تشهده المنطقة بأسرها ، وأكدوا على الخطر الذي تشكله هذه الأشكال من النشاط الإجرامي على البنيات الحكومية والمؤسسات الديمقراطية وعلى السكان عموما . وخلصت الحلقة الدراسية إلى أن هناك حاجة إلى إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي كي يتسنى للبلدان أن تستجيب للجريمة المنظمة . ورأى المشتركون أنه ينبغي الاضطلاع على الصعيد الوطني بدراسة للأسباب والظروف التي تسهل نمو الجريمة المنظمة ، إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات عن أنشطة الجريمة المنظمة ، وتوسيع التعاون والمساعدة المشتركين في الشؤون الجنائية . وعلى الصعيد الدولي ، رأى المشتركون أنه ينبغي للأمم المتحدة وسائر المنظمات ذات الصلة أن تعزز توفير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لبلدان المنطقة ، كما نادوا بتعجيل عملية وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

٣٣ - وبغية مواصلة عملية المشاورات الإقليمية حول إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية ، ستنظم الشعبة اجتماعا وزاريا إقليميا لأفريقيا في عام ١٩٩٧ ، بالاشتراك مع حكومة السنغال وبمساعدة من وكالة التعاون الثقافي والتقني التابعة للحكومة الفرنسية . وسيجري هذا الاجتماع تحليلا لحالة الجريمة المنظمة في المنطقة ، كما سيسعى إلى عرض خيارات للسياسات العامة من أجل منع أنشطة الجريمة المنظمة في افريقيا ومكافحتها ، وعلى الأخص الاتجار غير المشروع ، والفساد والجرائم الاقتصادية .

٣٤ - وأخذت كذلك المساعدة التقنية المقدمة من أجل دعم نظام العدالة الجنائية في البلدان المحتاجة إلى ذلك شكل بعثات استشارية وأخرى لتقدير الاحتياجات ، تبعها صوغ مقترحات مشاريع لتعزيز القدرات الوطنية في مجال إنفاذ القانون والتعاون فيما بين الدول . وتتضمن هذه المقترحات ، التي لم يدبر بعد تمويلها ، مشروعا يستهدف توفير المساعدة في تعزيز التعاون القضائي فيما بين الدول الإفريقية في نضالها ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية . وسوف يتضمن هذا المشروع دراسة استقصائية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية في افريقيا ؛ ومؤتمرا تحضره دول في غرب افريقيا وغيرها من الدول المهتمة ، من أجل استهلال التعاون والإجراءات العملية ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية في هذه المنطقة ؛ وتنفيذ خطة عمل لإنشاء وحدات لتنسيق الشرطة الجنائية ؛ وحلقتين دراسيتين تدريبيتين دون إقليميتين حول العمل لمجابهة الجريمة المنظمة . وتجسدت أهمية مكافحة انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة وتمكين نظم العدالة الجنائية الوطنية من التصدي لخطرها في وضع مشروع سوف يشتمل على حلقتين دراسيتين تدريبيتين حول تطبيق اتفاقية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا الخاصة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية ، مع التركيز على تسليم المجرمين والجريمة المنظمة عبر الوطنية ، لصالح القضاة والمدعين وضباط الشرطة من دول غرب افريقيا .

٣٥ - ووضعت كذلك مقترحات مشاريع خاصة ببناء المؤسسات وتعزيز القدرات الوطنية على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وعرضت على جهات مانحة محتملة من أجل تمويلها . ونشأت هذه المشاريع نتيجة لبعثات أجراها مستشارون أقاليميون في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية بتكليف من الشعبة ، وصممت بحيث تأخذ في اعتبارها الاحتياجات المحددة للبلدان الطالبة . ومن بين أهدافها الرئيسية تقديم المساعدة في وضع وتنفيذ تشريعات عصرية في ميدان منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يتصل بها من أنشطة إجرامية ومكافحتها ؛ وتقديم المساعدة لدوائر حكومية مختارة في مواجهة المشاكل التي تثيرها عملية إصلاح القانون ، من خلال التدريب وتوفير خبراء لفترات قصيرة الأجل ؛ وتعزيز قدرة نظام العدالة الجنائية على مكافحة الجريمة المنظمة ، بالتعاون كذلك مع نظراء وطنيين .

٣٦ - واقترحت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الخامسة إنشاء سجل مركزي للتشريعات الوطنية والترتيبات التنظيمية ، والهياكل التنظيمية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف خاصة بالتعاون . وبدأت الشعبة فورا تنفيذ هذه الولاية الجديدة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٧/١٩٩٦ ، بهدف تنفيذ الخدمات المطلوبة في إطار نظام منسّق من الأنشطة ، قبل نهاية عام ١٩٩٧ .

٣٧ - وسوف يقوم السجل المركزي على أساس التشريعات الوطنية والهياكل التنظيمية وترتيبات التعاون الدولي التي جمعتها الشعبة بالفعل والتي ستواصل جمعها . وسوف تنظم المعلومات والبيانات في شكل قاعدة بيانات ، باستخدام برامجيات وإطار مثل ما يستخدمه اليوندسيب لأغراض قاعدة البيانات التي يستحدثها ، بالاشتراك مع الشعبة ، في سياق البرنامج العالمي المعني بغسل الأموال . وسوف تتاح المعلومات التي يحتويها السجل المركزي للدول الأعضاء في شكل الكتروني وغير الكتروني ، عن طريق شبكة الأمم المتحدة لمعلومات الجريمة والعدالة الجنائية ، وصفحة الشعبة في شبكة الانترنت ، وستتألف من جداول متعددة صممت بحيث تجمع المعلومات المتاحة في عدة فئات ، إضافة إلى فهرس . وإضافة إلى ذلك ، سوف يحتوي السجل على ملخصات لنصوص قانونية مع إحالات ترافقية ، وستكون مصحوبة بتعليقات موجزة وتاريخ تشريعي .

٣٨ - ومن أجل مساعدة البلدان المحتاجة وتحسين الجانب التشغيلي لأنشطة الشعبة في ميدان المساعدة التقنية ، على النحو الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٦/٢٧ ، ستقوم الشعبة بإعداد دليل تدريبي للموظفين المتخصصين في إنفاذ القانون وفي التحقيق ، بشأن إجراءات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية . وسوف يصمم الدليل التدريبي بحيث يأخذ في الاعتبار الاختلافات بين النظم القانونية .

## جيم - الإجراءات التي اتخذتها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، بما فيها شبكة برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية

٣٩ - أشار المعهد الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين إلى أن إحدى السمات الملحوظة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في افريقيا هي عدم توافر معلومات مقارنة يعتد بها . غير أن المعهد الإفريقي دأب على جمع بيانات من بلدان افريقية تشير إلى أن المنطقة ليست حصينة من اكتساب الأنشطة الإجرامية صفة الأنشطة العابرة للحدود ، خاصة الجريمة الاقتصادية والجريمة المنظمة ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وغسل الأموال ، وتهريب السلع والأشياء القيِّمة . وكان من بين السمات المثيرة للقلق التي سلط المعهد عليها الأضواء أنه في حين أن أهداف التنظيمات الإجرامية تظل اقتصادية أساسا ، فقد تشكل خطرا متزايدا يهدد اقتصاد البلدان والقيم الديمقراطية والأخلاق العامة . ومن ناحية أخرى ، تبتلى الأزمات اقتصادات بعض البلدان الافريقية إلى حد قد يقود الحكومات والمؤسسات المالية إلى عدم التمييز في الواقع بين مختلف أنواع الأموال التي تستطيع قبولها . واقترح المعهد اتخاذ تدابير عاجلة لتيسير عملية تنسيق القوانين ، حيث أن تباين التشريعات الوطنية قد يعرقل اتخاذ إجراءات ناجحة ضد الجريمة المنظمة ، وإنشاء إطار للتعاون والتنسيق فيما بين الدول في جمع المعلومات ، وتقاسم المعلومات الاستخبارية ، وتجميد الأموال المتأتية من الجريمة أو مصادرتها ، وتسليم الهاربين . وأخيرا ، اقترح المعهد تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى لصانعي السياسات العامة في هذا الميدان ، من أجل تنفيذ الأحكام التي ينص عليها إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية .

٤٠ - وقال المعهـــد الاسترالي لعلم الجريمة إنه يواظب على دراسة موضوع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، عن طريق فريقه المتخصص في الجريمة المتطورة ، الذي ظهرت أعماله في مؤلفات مختلفة عن الجريمة عبر الوطنية ، وغسل الأموال ، وجرائم الحاسوب ، ومكافحة الجريمة .

٤١ - ولاتزال أنشطة المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية تعكس الأولوية التي أسندتها الأمم المتحدة إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية . فتتضمن برامج المساعدة التقنية التي ينفذها المركز شرائح خاصة بالجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال .

٤٢ - وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، رغم عدم انشغاله بصورة مباشرة بموضوع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، إلى أن عمله المتعلق بموضوع الأنشطة غير المشروعة التي تؤثر على البيئة عامة يتضمن إجراء دراسات والقيام بمبادرات في سياق إدارة صكوك دولية مختلفة ، مثل اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها ، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض ، واتفاق لوساكا بشأن التعاون في عمليات الإنفاذ الموجهة ضد الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية . وقد مكّن هذا الاتفاق الأخير بالذات البرنامج من التعاون عن كثب مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول وغيره من أجهزة إنفاذ القانون .

٤٣ - وقدمت منظمة الطيران المدني الدولية عددا من الصكوك القانونية الدولية التي تتناول الجرائم وسائر الأفعال الإجرامية التي ترتكب على متن الطائرات أو التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني ، والتي تحتوي على أحكام ذات صلة ما بالموضوع قيد البحث ، خصوصا التي تشير إلى خطف الطائرات وصنع المفرقعات اللدائنية غير الموسومة بعلامات .

٤٤ - وأفاد الاتحاد البريدي العالمي بأنه وقّع مؤخرا على عدد من مذكرات التفاهم مع منظمات دولية أخرى ، من بينها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول ، ومجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضا باسم المنظمة العالمية للجمارك) ، بغية مكافحة الجرائم التي ترتكب بواسطة الخدمات البريدية ، وبأنه أنشأ فريقا عاملا معنيا بالأمن البريدي ، لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالأمن البريدي ، بما في ذلك مكافحة الاحتيال والجريمة .

## دال - الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

٤٥ - أعرب الاتحاد الكاريبي عن أسفه من أنه ليس في وضع يسمح له بتوفير معلومات دقيقة ، نظرا لعدم وجود سجل مركزي للمعلومات الخاصة بالموضوع قيد النظر . ومع ذلك ، أدرك بمناسبة عقد الاجتماع الإقليمي المعني بالتعاون في مجال مراقبة المخدرات ، الذي عقده اليوندسيب من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ ، وجود فجوة كبيرة في المنطقة في ميدان جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالاتجار بالمخدرات وخلاف ذلك من الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

٤٦ - وقال كومنولث الدول المستقلة إنه قد اضطلع بعدد من المبادرات لصوغ معاهدات متعددة الأطراف بشأن العمل من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ذلك لأن الدول الأعضاء في الكومنولث تعاني من زيادة كبيرة في الجرائم الخطيرة ذات الطابع العابر للحدود الوطنية ، التي ترتكبها جماعات إجرامية منظمة . وذكر ، من بين الأفعال الإجرامية التي ترتكبها تلك الجماعات ، الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وغسل الأموال ، والاتجار بالأسلحة والمعدات العسكرية ، والجرائم الاقتصادية ، وسرقة السيارات ، وتزييف العملة ، والتعاقد على القتل . وأدركت الدول الأعضاء في الكومنولث شدة الخطر الذي يهـــدد نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جراء العدوان الإجرامي ، وهي تستحدث تدابير دفاعية ، من بينها التعاون في ميدان إنفاذ القانون ، وتنسيق القوانين الجنائية القائمة ووضع تشريعات جديدة ، ومعاهدات متعددة الأطراف . وهي تضطلع كذلك بأعمال تهدف إلى تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون وإجراء دراسات بشأن المشاكل المتصلة بالجريمة المنظمة ، بغية إعداد مناهج تدريبية وأدلة تدريبية مخصصة للعاملين في ميدان إنفاذ القانون ، وتنظيم مؤتمرات واجتماعات لصانعي السياسات العامة والخبراء ، لتبادل الآراء والمعلومات بشأن الظواهر الإجرامية وسبل منع الجريمة المنظمة ومكافحتها .

٤٧ - وقال إن أمانة الكومنولث تعد مجموعة من القوانين الوطنية للدول الأعضاء فيها ، بهدف المساعدة في منـــع غســل الأمــوال ومكافحته ، عن طريق توفير سابقات تشريعية للبلدان المحتاجة إليها ، وكذلك معلومات عن مسائل تتعلق بالتحري والملاحقة والتعاون الدولي .

٤٨ - وفيما يتعلق بمسألة المعاهدات المتعددة الأطراف الفاعلة في النضال ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، أشار مجلس أوروبا إلى عدد من الاتفاقيات التي وضعت واعتمدت في إطار مجلس أوروبا ، من بينها الاتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين والبروتوكولات الإضافية لها ، والاتفاقية الأوروبية بشأن صلاحيـــة الأحكـــام الجنائية على الصعيد الدولي ، والاتفاقية الأوروبية لنقل الدعاوى في المسائل الجنائية ، والاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب ، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمعلومات بشأن القوانين الأجنبية ، والاتفاقية الأوروبية بشأن مراقبة احتياز الأفراد وحيازتهم للأسلحة النارية ، والاتفاقية الخاصة بغسل وتفتيش وضبط ومصادرة إيرادات الجريمة ، والاتفاق بشأن الاتجار غير المشروع عن طريق البحر .

٤٩ - وأفادت فرقة العمل للإجراءات المالية عن غسل الأموال بأنها تتعاون عن كثب مع منظمات دولية أخرى في مسألة غسل الأموال . وهي تضطلع بشكل خاص بإجراءات مع شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن مسائل غسل الأموال التي يغطيها إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية ، كما تسهم في قاعدة البيانات الخاصة بمكافحة غسل الأموال التي وضعها اليوندسيب بالاشتراك مع الشعبة ، في سياق البرنامج العالمي المعني بغسل الأموال ، الذي وضعاه وينفذانه في الوقت الراهن .

٥٠ - وأشارت الرابطة الدولية لقانون العقوبات إلى أن مؤتمرها القادم ، الذي سيعقد في بودابست في عـــام ١٩٩٩ ، سيركز على تحدي الجريمة المنظمة للقانون الجنائي . وذكرت أن الأقسام الوطنية

للرابطة ، والموجودة في نحو ٩٠ بلداً تستعد للمؤتمر العالمي عن طريق تنظيم اجتماعات سابقة له ، بهدف تحديد أهم المسائل المتعلقة بالموضوع .

٥١ - وأنشأت غرفة التجارة الدولية شعبة خاصة في عام ١٩٩٢ ، هي دائرة الخدمات التجارية ، من أجل مكافحة التزايد في الاحتيال التجاري ، وسوء التصرف المهني في القطاعين العام والخاص ، وتزوير الوثائق ، وسرقات الشحنات ، وكلها جرائم يستلزم ارتكابها درجة عالية من التنظيم والتخصص . وتضمن النهج الذي اقترحت الشعبة اتباعه التدقيق ، والتصديق على الوثائق ، والتحريات ، والتدريب .

٥٢ - ووصفت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول عدداً من المبادرات الجارية بخصوص مواضيع ذات صلة بالجريمة المنظمة . وتواصل المنظمة ، على وجه الخصوص ، دراسة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والاتجار بالمركبات المسروقة ، وغسل الأموال ، والاحتيال الاقتصادي . وهي مواظبة على عقد ندوات سنوية حول الجريمة المنظمة ، يحضرها مسؤولون عن إنفاذ القانون ، وهدفها الرئيسي هو التوصل إلى طرق للتصدي للجريمة المنظمة من خلال جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات الاستخبارية بخصوص جماعات الجريمة المنظمة ، عن طريق شبكة المنظمة/الانتربول. ويضطلع فريق الجريمة المنظمة التابع للمنظمة/الانتربول بمهمة تنسيق الندوات التي تعقد بشأن جماعات الجريمة المنظمة الدولية ، وتحليل البيانات المقدمة من البلدان المشتركة ، وإعداد تقارير عن الروابط الإجرامية ، واستحداث منهجية لاستبانة بنية جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعملياتها وطرق عملها .

٥٣ - وأشارت منظمة الدول الأمريكية إلى أن اتفاقية البلدان الأمريكية الخاصة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية والبروتوكول الخاص بها صك متعدد الأطراف ، وضع في إطار المنظمة ، وتتناول مسائل ذات صلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية .

٥٤ - وأشار محفل جنوب المحيط الهادئ إلى أنه بدأ تنفيذ برنامج لإنفاذ القانون ابتداء من عام ١٩٩٤ ، وذلك تبعا لإعلان صدر في عام ١٩٩٢ عن رؤساء المحفل بشأن التعاون في ميدان إنفاذ القانون . وهذا البرنامج ، الذي يركز أساسا على تقديم المساعدة في صوغ التشريعات وعلى توفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون العاملين في ميدان الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجرائم الاقتصادية ، يساعد أجهزة الجمارك والشرطة في تحسين قدراتها فيما يتعلق بإنفاذ قوانين المخدرات ورفع مستوى الاتصالات وتبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون فيما بين الأجهزة الإقليمية .

## هاء - المبادرات الدولية الرئيسية الأخرى

٥٥ - بدأ ظهور أدلة إيجابية على تنسيق النهوج والتعاون الدولي ، خصوصا من خلال آليات متعددة الأطراف ، في النضال ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية . وقد أعرب محفلان مختلفان ، لكل منهما أهميته الخاصة ، عن قلقهما إزاء عدوانية الجريمة المنظمة . فقد رحب أعضاء مجموعة البلدان الصناعية

السبعة الرئيسية ، بمناسبة اجتماع القمة الذي عقدته المجموعة في ليون ، فرنسا ، من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ، بأعمال فريق الخبراء البارزين المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الذي عيّن في هاليفاكس لاستعراض كيفية مجابهة التطور السريع لهذا الشكل من الجريمة ، والتزموا باتخاذ عدد من التدابير العملية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها ، وخصوصا عن طريق تعبئة أعضاء المجتمع الدولي الآخرين ودعم المؤسسات القائمة التي تعالج هذه المسألة ، بما فيها الأمم المتحدة ، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول ، والمنظمة العالمية للجمارك (أنظر الوثيقة S/1996/543-A/51/208 ، المرفق) . وواصل فريق الخبراء البارزين المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية - الذي طلب إليه كذلك ضمان فعالية متابعة التوصيات الأربعين التي أعدها - اجتماعاته ودراسته لمختلف المسائل المتصلة بالعمل الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة ، بما في ذلك مسألة وضع اتفاقية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والعمل الذي تضطلع به لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، بغية زيادة التعاون والعمل المنسق بين مجموعة السبعة وكيانات الأمم المتحدة المعنية .

٥٦ - وبالمثل ، اعترفت مجموعة الـ ٧٧ ، بمناسبة الاجتماع السنوي العشرين لوزراء الخارجية ، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ، بأن الأشكال الجديدة للأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ، وخصوصا الاتجار بالمخدرات ، تتطلب تعزيز التعاون الدولي وتقتضي صياغة استراتيجيات جديدة ، يمكنها أن تعالج على نحو أكثر فعالية ، مع احترام سيادة الدول ، عمليات القائمين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة ، وغسل الأموال ، وخلاف ذلك من أنشطة إجرامية (أنظر الوثيقة A/51/471 ، المرفق) .

## ثانيا - مقترحات معروضة على اللجنة لكي تنظر فيها

٥٧ - لقد ولّدت أعمال متابعة إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية مناقشة مركزة تناولت مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وكذلك وفرة من المعلومات ستحتاج إلى تنظيم وإلى تحليل كي تحوّل إلى أدوات عملية ، وخصوصا التشريعات النموذجية ، والتدريب في ميدان إنفاذ القانون ، والمساعدة الاستشارية من أجل إصلاح نظام العدالة الجنائية .

٥٨ - وقد وضح أيضا أن المشاكل التي تخلقها الجريمة المنظمة عبر الوطنية للبلدان لا يمكن أن تحل إلا من خلال اعتماد وتنفيذ التدابير التي يمكن أن تشتمل على تشريعات عصرية لمعالجة هذه الظاهرة الإجرامية ؛ وزيادة قدرة نظم العدالة الجنائية على إنفاذ القوانين القائمة ومكافحة الجريمة المنظمة ؛ وتعزيز المقدرة على جمع وتحليل معلومات يعتد بها عن أنشطة الجريمة المنظمة ، بغية استحداث سياسات للوقاية والمكافحة ؛ وزيادة فعالية التعاون فيما بين الدول لدى تحري أفعال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم .

٥٩ - وعلى الرغم من أن الجريمة المنظمة كانت دائما ، ولاتزال ، موضوعا يصعب على كل من مسؤولي إنفاذ القانون والباحثين دراسته وتحريه ، نظرا لطابعها غير المشروع وسريتها اللازمة لصون

أسسها الإجرامية ، تجمع الأمم المتحدة متنا من المعلومات المفيدة ، ببطء وبالكثير من الصعوبة ، وتتيحها للدول الأعضاء كي تستطيع تقييم الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقدرة نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية على الاستجابة له . ولكـــن حيـــث أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ظاهرة دائمة التغير ، لن يحتفظ هذا المتن من المعلومات بفعاليته إلا إذا جـَّددته الأمم المتحدة واستعرضته بصورة مستمرة ، وذلك بمساعدة من أكبر عدد ممكن من المساهمين .

٦٠ - ويمكن أن تترجم الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على النضال ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وخصوصا أثناء الاحتفال بالعيد الخمسين للأمم المتحدة وأثناء دورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وفي سائر المحافل المختلفة الرفيعة المستوى ، إلى إجراءات ملموسة من خلال مواصلة وضع برنامج عمل شامل . واستنادا إلى أساس العمل الجاري بالفعل ، قد ترغب اللجنة في أن تنظر في الأنشطة التالية ، كجزء من برنامج عمل يزمع تنفيذه في فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ، لمساعدة المجتمع الدولي في توطيد وتعزيز العمل من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية :

(أ) صون السجل المركزي وتوسيعه ، بغية تحديثه سنويا . وسوف يكون هذا النشاط ذا أهمية حاسمة من أجل جعل السجل أداة مفيدة حقا للمجتمع الدولي ، لمتابعة التطورات الحاصلة في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(ب) تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة في جمع وتنظيم المعلومات والبيانات . ويمكن للشعبة أن تضطلع بذلك ، حيث تقوم بالتعرف على خبراء من جميع المناطق وبتكليفهم بتصميم دراسة مقارنة لوضع الجريمة عبر الوطنية ، تجري في بلدان ومناطق مختارة بواسطة خبراء استشاريين وطنيين ، على أن تشهد الدول الأعضاء المعنية بصلاحية المعلومات التي يجمعها الخبراء الاستشاريون الوطنيون قبل الاستعانة بها في الدراسة أو إدخالها في السجل المركزي . وتعرض نتائج الدراسة ، التي سوف تستفيد كذلك من مدخلات من المعاهد الأقاليمية والإقليمية المعنية بمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسبة إلى الأمم المتحدة أو المشتركة معها ، على فريق من الخبراء لوضعها في صيغتها النهائية ولصوغ توصيات ملائمة تعرض على اللجنة لكي تنظر فيها في دورتها الثامنة ؛

(ج) يمكن أيضا تفويض اللجنة بوضع تشريع نموذجي وأدلة تدريبية مخصصة للعاملين في ميدان إنفاذ القانون ، تستعرض وتوضع في صيغها النهائية بواسطة استشارة خبيرة ، وسوف تشكل أساس خدمات الشعبة الاستشارية وأنشطتها في ميدان التدريب .

٦١ - وينبغي لهيكـــل برنامج عمل بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية أن يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية : معلومات موثوق منها لاتخاذ القرارات على أساس الإلمام ؛ توفير المساعدة في المجالين التشريعي والتنظيمي ؛ الخدمات الاستشارية والتدريب . وسوف يتعين الاضطلاع بالأنشطة المدرجة في برنامج العمل المقترح بأسلوب متكامل وباتباع نهج تطلعي ، حيث إنها تمثل الهيكل الأساسي لأي إجراء رشيد أو منسق يتخذ من أجل مكافحة الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي .

٦٢ - ورهنا بتوافر الموارد من خارج الميزانية ، يمكن كذلك تفويض الشعبة بتوفير التدريب والخدمات الاستشارية وصوغ المشاريع للبلدان المحتاجة إلى مساعدة في تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية . وبشكل خاص ، يمكن توفير المساعدة على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي ، مع مراعاة المشاكل والاحتياجات المشتركة ، وعلى أساس الخبرة السابقة التي اكتسبتها الشعبة من خلال حلقة العمل الوزارية الإقليمية التي عقدت في بوينس آيرس في عام ١٩٩٥ ، والاجتماع دون الإقليمي الذي عقد في بيشكيك في عام ١٩٩٦ .

٦٣ - وسوف تحـــاط اللجنة علمـــا في دورتها السابعة بما يحـــرز من تقدم في تنفيذ الأنشطة المقترحة ، فتتاح لها الفرصة من ثم للبت في مواصلة تطوير لبرنامج العمل وقت ذلك .

## المرفق

## قائمة الكيانات التي أجابت على طلب الأمين العام للحصول على معلومات

١ - الأمم المتحدة

إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية
شعبة النهوض بالمرأة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
جامعة الأمم المتحدة

المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب إلى الأمم المتحدة
المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

المعهد الاسترالي لعلم الجريمة
المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية

منظمة الطيران المدني الدولية
البنك الدولي
الاتحاد البريدي العالمي
المنظمة الدولية للملاحة البحرية

٢ - المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

مصرف التنمية الافريقي
الاتحاد الكاريبي
كومنولث الدول المستقلة
أمانة الكومنولث
مجلس أوروبا
فرقة العمل للإجراءات المالية عن غسل الأموال
الرابطة الدولية لقانون العقوبات

غرفة التجارة الدولية
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي
الاتحاد الياباني لرابطات المحامين
الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ
منظمة الدول الأمريكية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
محفل جنوب المحيط الهادئ